الذهب يعاود الصعود في السوق المحلية.. وسعر الجرام يقترب من (١١) ألف ريال

تشهد أسواق الذهب المحلية حالة من الترقب الشديد وحركة حذرة نظراً لما تعيشه بلادنا من أوضاع اقتصادية صعبة وحركة تجارية حذرة في السوق المحلية، وكذا لما يعيشه هذا المعدن النفيس من هيجان كبير في أسعاره عالمياً، والتي ألقت بظلالها على حركة تداول الذهب في مختلف المدن الرئيسية في أغلب المحافظات.
تحقيق/محمد راجح

ودخلت أسواق الذهب في بلادنا مرحلة حرجة ومنعطفاً هاماً انعكاساً للاضطرابات العالمية الحاصلة في الأسواق، وكذا ما شهده مؤخراً من حركة تداول نشطة إلى حد ما نتيجة اتجاه شريحة من المواطنين لبيع جزء من مدخراتهم من الذهب لمواجهة الضائقة المعيشية التي يمرون بها بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة في البلد وأيضاً بدء موسم الأعراس السنوي ولو بوتيرة أقل من الأعوام الماضية.

وقفز سعر الجرام مطلع الأسبوع الحالي إلى حوالي أحد عشر ألف ريال، وسجل الجنيه رقماً غير مسبوق بوصوله إلى حوالي ستة وثمانين ألف ريال.

حركة

● في جولة ميدانية في أسواق الذهب بأمانة العاصمة وجدنا حركة نوعاً ما حذرة وتخوفاً وترقباً رغم نشاطها الملحوظ يقابلها هيجان كبير في الأسعار لم تشهد الأسواق له مثيلا.

وسجلت أسعار الذهب في اليمن مستويات مرتفعة جديدة مطلع الأسبوع الحالي بتسبب الاضطرابات التي تجتاح الأسواق العالمية حالياً من ناحية والأوضاع السياسية والاقتصادية والاضطرابات التي تجتاح البلاد منذ أكثر من أربعة أشهر من ناحية أخرى، حيث وصل سعر الجرام حتى يوم أمس أحد عشر ألف ريال، ووصل سعر الجنيه إلى حوالي ستة وثمانين ألف ريال.

ونتيجة لهذه الأوضاع والمتغيرات أدى إلى حدوث تخوف كبير في أسواق الذهب المحلية وفرض حالة من الركود تمر بها حالياً انتظاراً لما ستؤول إلية الأوضاع خلال الفترة القادمة.

ويؤكد محمد عبدالله السلامي، تاجر وخبير في أسواق الذهب، أن الطلب على الذهب زاد منذ أن تدهورت أسعار الدولار، فالمعدن الأصفر كان دائماً الملاذ الآمن كمستودع للقيمة عندما تشهد العملات الدولية الأكثر انتشاراً تراجعاً أو اضطراباً في أسعارها، وهذا يعني أن كثيراً من المدخرين تحولوا من الدولار، بعد تراجع أسعاره، إلى الذهب للحفاظ على مدخراتهم واستثماراتهم، وحفز هذا الطلب على المعدن الأصفر، وهنا ينطبق على أسعار الذهب قانون العرض والطلب ذاته الذي يحكم العلاقة بين جميع السلع.

وبحسب السلامي فإن السوق المحلية هي جزء من السوق العالمية تتأثر بشكل مباشر بما يحدث بها ولهذا فالارتفاع الراهن يرجع للارتفاعات العالمية بشكل عام وللأزمة السياسية الحالية في البلد بشكل خاص، ويؤكد أن هناك تخوفاً كبيراً مرت به أسواق الذهب المحلية خلال الفترة الماضية لكنها بدأت تتعايش مع الأوضاع مع ظهور حركة نوع ما نشطه مطلع الشهر الحالي.

ويلفت إلى أن التخوف السابق أدى إلى حدوث ركود كبير في تجارة الذهب في اليمن التي شهدت حركة واسعة بداية الأزمة بسبب تخوف الناس واتجاههم لسحب أموالهم من البنوك وادخارها واستثمارها في شراء الذهب واكتنازه.

ويشير إلى أن استمرار الأزمة وكذا اضطرابات أسواق الذهب العالمية وارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق أدى إلى حدوث اضطراب في الحركة المحلية في أسواق الذهب وتخوف وركود نسبي في تجارة هذا المعدن النفيس وكذا تغير مستمر في أسعاره من يوم لآخر.

ركود

● وأشار خبراء الذهب وأصحاب المحلات التجارية ممن استطلعنا آراءهم إلى أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على حركة تداول الذهب في السوق المحلية منها العوامل الخارجية والتغيرات المستمرة في أسواق الذهب العالمية منذ مطلع العام الحالي والارتفاعات المتواصلة في أسعاره والإقبال الكبير عليه كملاذ استثماري آمن من قبل التجار والمستثمرين ورجال الأعمال، مشيرين إلى أن السوق المحلية شهدت تقلبات متعددة مؤخراً وشهدت ركوداً تاماً وتخوفاً كبيراً من قبل التجار بسبب الأوضاع وعدم استقرار السوق العالمية

ويقول علي الجعدي، تاجر ذهب، أن الأسعار في بلادنا نتيجة لذلك لم تستقر منذ أكثر من خمسة أشهر وشهدت الأسبوع الماضي والحالي تغيرات متعددة تجاوز على إثرها الجرام لأول مرة في اليمن حاجز العشرة آلاف ريال ووصل أمس إلى أحد عشر ألف ريال من عشرة آلاف وثمانمائة ريال وصل إليها مطلع الأسبوع الحالي.

تغيرات

● بدأ الذهب يحكم قبضته على الأسواق منذ الأزمة المالية التي عصفت بالعالم نهاية العام ٢٠٠٨م، والتدفق الكبير لرؤوس الأموال لهذا المعدن النفيس واتخاذه كملاذ آمن للاستثمار حيث وصلت أسعار الذهب إلى مستوى قياسي عندما بلغ سعر الأوقية (الأونصة) (١٠٠٠) دولار، وهذه هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها سعر الأوقية هذا السعر، ويتوقع المحللون الماليون أن تواصل أسعار الذهب ارتفاعها وقد تصل إلى حدود (٢٠٠٠) دولار مع نهاية العام الحالي.

اضطراب

● طبقا لخبراء في أسواق الذهب فإن السنوات القادمة ستشهد ارتفاعا غير مسبوق لأسعار الذهب بسبب استمرار تدهور الدولار الأمريكي ومواصلة تحقيقه انخفاضاً شديداً بسبب حالات التضخم التي تشهدها القوى الاقتصادية حول العالم، موضحين أن الارتفاع الذي سيحدث قد يصل إلى ألفي وخمسمائة دولار للأونصة، في حين أن أسعار الذهب اليوم لا تتعدى ٤٠٪ من الرقم المذكور، في حين أن أعلى ارتفاع شهده الذهب منذ عام تقريبا أوائل شهر مارس لعام ٢٠٠٨م، حيث ارتفع إلى ١٠٢٥ دولاراً للأونصة.

وسجلت في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام ارتفاعا بلغ نسبة ٢٠٪، ويرجع المحللون أسباب هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل التي تجمعت دفعة واحدة لترفع السعر إلى هذا المستوى، وترشح أسعار الذهب إلى مزيد من الارتفاع ومن أهم هذه العوامل: الانخفاض الحاد في سعر الدولار عالمياً والعوامل المحلية بسبب الأزمة الكبيرة الحاصلة في أسواق الصرف واختفاء شبه كلي للعملة الصعبة كالدولار وارتفاع سعره بشكل كبير أمام العملة الوطنية.

وتتضمن الأسباب والعوامل كذلك زيادة الطلب على الذهب، بالإضافة إلى ما شهدته البورصات العالمية في الأشهر الأخيرة اضطراباً شديداً، دفعت بكثير من المستثمرين إلى شراء الذهب بدلاً من أسهم الشركات والعملة الأمريكية، وكذا ما حدث من انهيار في قطاع العقارات الذي استقطب في مرحلة من المراحل الكثير من الاستثمارات.

تداعيات

● ويؤكد اقتصاديون أن عام ٢٠١١م شهد كوارث سياسية كبيرة ذات تأثير مباشر على أسعار النفط والعملات والمعادن، خصوصا أن منطقة الشرق الأوسط تعد منبع البترول في العالم، مبينين أن أية كارثة سياسية في المنطقة تدفع بدول العالم إلى شراء كميات أكبر من البترول، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعاره وانخفاض قيمة الدولار، ومن ثم ارتفاع سعر الذهب.

ويشهد العالم حالياً انخفاضاً في إنتاج الذهب على خلفية محدودية مصادره الطبيعية، فضلاً عن ارتفاع كمية استهلاكه في ظل توجه دول العالم لإيجاد مخزون من الذهب، نتيجة عدم استقرار الدولار واليورو جراء الاضطرابات السياسية الحالية.

رأي اقتصادي

تجارة القرض الحسن

محمد محمد صلاح●

■ ،،ننتظر بفارغ الصبر خلال الأيام القليلة القادمة حلول ضيف كريم، هلته مباركة وعطاياه فضيلة، يحرص أداء فرائضه كل مسلم و مسلمة في أرجاء المعمورة طوعاً و طمعاً بالعفو والمغفرة من المولى عز و جل ..

و في هذه الأجواء الروحانية الطيبة يقدم لنا الخالق سبحانه و تعالى فرصة ذهبية على طبق من ذهب لنيل أعظم المكاسب " من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة و الله يقبض و يبسط و إلية ترجعون " البقرة ,٢٩٥

ونموذج هذا القرض في الإنفاق من أموالنا لسد حاجات الفقراء و المحتاجين إخواننا المتضررين النازحين من أبناء مديرية زنجبار من أهالي محافظة أبين جراء الأعمال الوحشية التي ارتكبتها العصابات الإجرامية المسلحة في المحافظة ، و إغاثة هؤلاء المنكوبين واجب ديني و إنساني و واجب وطني مقدس والمبالغ التي ستذهب لهؤلاء النازحين ضحايا الفوضى و زعزعة الأمن والاستقرار في الوطن، تعد من الزكاة، الجزء المخصص للفقير والمحتاج والمنكوب من أموال الغني، والمسلم الغني ينظر إلى ثروته و أمواله كأمانه استأمنه الله تعالى عليها ينبغي عليه أن يؤدي حقها و يستعملها فيما يرضي الله تعالى و تحسب الزكاة كنسبة بـ (٢.٥٪) من المدخرات السنوية إذا تعدت قيمة معينة تسمى (بالنصاب) و هو مقدار معين من المال محدد شرعاً لا تجب الزكاة في أقل منه.

و الزكاة مشتقة من زكا .. أي النماء و الطهارة و البركة .. فالزكاة طهره لأموال المسلم و قربة إلى الله تعالى يزداد بها ، و مجتمعة بركة و صلاحا، كما أن الزكاة طهره للمجتمع من التحاسد و التباغض و عنصر هام لزيادة التواد و التكافل و التراحم بين أفراد المجتمع ..

فالزكاة ركن من أركان الإسلام و هي فريضة على كل مسلم و مسلمة تتوفر فيه شروطها .. فيجب عليه إخراجها ..

و قد ورد لفظ الزكاة في القرآن الكريم مع الصلاة في أكثر من (٨٠) آية .. إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات و أقاموا الصلاة و آتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم و لا خوفٌ عليهم و لا هم يحزنون " البقرة ٢٧٧ .

و الزكاة في الإسلام هي أول نظام عرفته البشرية لتحقيق الرعاية للمحتاجين والمنكوبين والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، حيث يعاد توزيع جزء من ثروات الأغنياء على الطبقات الفقيرة و المحتاجين و المنكوبين ..

و الزكاة طهره لأموال المزكي و علاج شافي من الأنانية و الطمع و الحرص و عدم المبالاة بمعاناة الآخرين و هي كذلك طهره لنفس الفقير و المحتاج من الغيرة و الحسد و الكراهية لأصحاب الثروات و تؤدي إلى زيادة تماسك المجتمع و تكافل أفراده و القضاء على الفقر ، وما يرتبط به من مشاكل اقتصادية واجتماعية و أخلاقية و سياسية و أمنية إذا ما أحسن استغلال أموال الزكاة و صرفها في مصارفها الشرعية ..

و إخواننا المتضررين النازحين من أبناء زنجبار محافظة أبين الأحق بأي أموال قد تخرج كزكاة أو تبرعات خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها بلادنا خلال هذه المرحلة جراء الأزمة الاستثنائية و الاشتباكات المسلحة وقطع الطرق على الإمدادات الغذائية و الأدوية و المواد الاستهلاكية بين محافظات الجمهورية و أعمال عصابات نهب الواردات النفطية و بيعها مغشوشة في السوق السوداء بالإضافة على الحالة المأساوية التي يعاني منها إخواننا النازحين من أبين في ظل هذه الأجواء المناخية القاسية و الحر الخانق و البيئة الملوثة بالجراثيم و الميكروبات الضارة التي تهدد سلامتهم الصحية بأمراض خبيثة معدية و التي لن يسلم منها لا كبير و لا صغير و لا قريب و لا بعيد ..

فهل فينا من يلبي حاجة الملهوف و يجيب المستغيث و ينقذ المنكوب بقرضٍ حسن يضاعفه الله تعالى له أضعافاً كثيرة ..؟

● نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

بيع أذون خزانة بقيمة ٢٧,٧ مليار ريال

■ ،،صنعاء/ سبأ

● تم أمس بالبنك المركزي اليمني بصنعاء تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٩٨) للآجال «٩١ ، ١٨٢ ، ٣٦٤» يوما.

وأوضح بيان صادر عن البنك المركزي اليمني – تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه – أن القيمة الإجمالية للمزاد التنافسي للآجال الثلاثة بلغت ٢٧ مليارا و ٧٨٩ مليونا و ٤٩٠ ألف ريال، فيما بلغت نسبة الفائدة للآجال المتوسطة الثلاثة ٢٢.٨٢ ٪ و٢٢.٨٢ ٪ و٢٢.٨٦ ٪ على التوالي.

وبين البيان انه سيتم فتح المظاريف للطلبات غير التنافسية غدا السبت.

دراسة تؤكد أهمية تحفيز القطاعات الانتاجية وزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

■ ،،كتب/ محمد راجح

أكدت دراسة حديثة أهمية تحفيز القطاعات الانتاجية وتنمية القطاعات الواعدة ورفع مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضحت حاجة الاقتصاد اليمني للدعم والمساندة خلال الفترة الراهنه التي تمر بها اليمن وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية والتنموية وماالحقته من أعباء باهظة في الاقتصاد الوطني.

وشددت على أهمية اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات المحفزة للنمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الواعدة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة تحفيز الاستثمار في مجال الصناعة والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية بنسبة (٦٣٪).

وطبقاً للدراسة فإن عملية المحافظة على معدلات نمو حقيقية مرتفعة، تتطلب اتخاذ إجراءات فاعلة لتنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة إيرادات الاقتصاد الوطني، والعمل على تنمية القطاعات الواعدة وتأكيد المساهمة الاستثمارية الواسعة في تلك القطاعات، لما من شأنه توفير فرص عمل والحد من البطالة والفقر.

ودعت الدراسة للحد من المعوقات والتحديات التنظيمية والمؤسسية التي تواجه الأداء الاقتصادي الكلي والأداء القطاعي، وذلك باستكمال تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي تبنتها الحكومة في إطار الأجندة الوطنية للإصلاحات، وبما يسهم في تلبية متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة.

كما تتطلب عملية المحافظة على معدلات نمو حقيقية ومرتفعة، زيادة الإنفاق الاستثماري العام وتحسين البنية التحتية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص.

وتؤكد أهمية تحفيز الاستثمار في مجال الصناعة من خلال ربط الحوافز والمنح التي تعطيها الحكومة، بصناعات تتمتع بمزايا عديدة، مثل ارتفاع المكون التكنولوجي، وارتفاع نسبة ما تصدره من إنتاج إلى الخارج.

كما تقتضي الضرورة تعزيز علاقات التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبصورة تسهم في استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها القطاعات الاقتصادية، وبالذات القطاعات الواعدة من خلال إيجاد آلية للترابط في إطار واحد بين الوحدات الإنتاجية ذات الأنشطة السلعية والخدمية والهيئات المساندة، سواءً الحكومية أو المالية أو البحثية.

كما تتضمن الإيرادات تنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية على وجه الخصوص، لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الاستيراد للسلع الغذائية، بالإضافة إلى أهمية تشجيع أعمال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والمعادن في مناطق جديدة، والترويج للاستثمار في المناطق التي أثبتت المسوح الجيولوجية الأولية وجود كميات تجارية فيها.

وتعد تنمية القطاعات غير النفطية من الأهداف الرئيسية للخطط والاستراتيجيات التنموية المختلفة، نظراً للأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تحتلها تلك القطاعات في البنيان الاقتصادي اليمني، وما تتمتع به من مزايا وإمكانيات وفرص استثمارية وتنموية مختلفة، بالإضافة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف المخاطر والتحديات الناتجة عن الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر أساسي للمالية العامة وللصادرات اليمنية.

كما أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من النهوض بمستوى أداء القطاعات الاقتصادية الواعدة، منها : ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي، ووجود العديد من التحديات الهيكلية التي يعاني منها، بالإضافة إلى معاناة القطاع السمكي من معوقات عديدة أدت إلى تراجع شديد في إنتاجيته، منها : تخلف أساليب الاصطياد، وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال، ومعوقات عديدة في مجال التصدير.

احتجاز كميات من البضائع المخالفة للمواصفات

هيئة المواصفات بالحديدة تحيل ٣ منشآت صناعية إلى نيابة المخالفات

■ ،،الحديدة/ سبأ

أحال فرع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بالحديدة خلال النصف الأول من العام الجاري ٣ منشآت صناعية إلى نيابة المخالفات والإسكان وتحرير محضر ضبط مخالفة لمنشآتين صناعيتين لعدم التزامهما بالمواصفات القياسية المعتمدة .

وأوضح مدير فرع الهيئة بالمحافظة منير المقالح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن المخالفات تضمنت إنتاج أكياس بلاستيكية غير مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة وعدم السماح لمنتسبي الهيئة بالدخول إلى المنشآت الأخرى لإجراء عملية التفتيش .

وأشار إلى أن المنشآت الجديدة التي تم تسجيلها لدى الفرع طبقا للمواصفات القياسية ٣ المنشآت خاصة بإنتاج الهياكل والمباني والمنتجات الحديدية ومصنع لمياه الشرب .

وذكر المقالح أن إجمالي الشحنات الغذائية الواصلة عبر ميناء الحديدة خلال نفس الفترة بلغت ألفين و ٩٢٦ شحنة منها ٩٩ شحنة مخالفة ، مبيناً أنه تم إعادة ١٠٥ أطنان و ٢٨٠ كيلو جراماً من القمح التالف وذرة علف الدواجن على نفس الباخرة وأخذ تعهد من القبطان بعدم رميها في المياه الإقليمية اليمنية .

وأوضح بأنه تم إعادة تصدير ألف كرتون من لب المانجو و ٦٠٠ كيس زنجبيل طبقاً للقانون ، وإتلاف ٨ آلاف و ٢٩٦ كرتوناً من لب المانجو وحبيبات شوكولاتة و حلوى جيلي ودجاج مجمد إضافة إلى ١٥٠ كيساً من الزنجبيل الجاف و الفول السوداني ..

ونوه المقالح بأنه تم حجز ١٧ ألفاً و١٩٨ كرتوناً من الفول المدمس و لب المانجو والبسكويت و الشوكولاتة بالحليب والدجاج المجمد والمعسل إضافة إلى ألف و ٧٢٠ كيس عدس أحمر ومسحوق الشرش و ألف و ٨٨٠ برميلاً من كربيد الكالسيوم و معجون الطماطم وذلك إلى حين إعادة تصديرها أو إتلافها طبقاً للقانون.

وفي مجال الرقابة على المواد الكيميائية ومستحضرات التجميل أفاد المقالح أن إجمالي الشحنات الواصلة بلغ ألف و ٤٩٧ شحنة تم الإفراج عن ١٤٥٣ شحنة و٦ شحنات تم الإفراج عنها بعد دفع غرامة مالية و٢٩شحنة تم الإفراج عنها تحت التحفظ وإرسال عينات للفحص .

مشيرا إلى أنه تم الإفراج عن ٧٥ شحنة من الأقمشة و٨٠ شحنة من الأواني المنزلية و٣٧٠ شحنة من الأدوات الكهربائية و ٢٥٨ شحنة إطارات و ١٤٠ شحنة زيوت محركات . كما تم إتلاف ٩٠٠ إطار سيارات غير صالحة للاستخدام .

وأضاف أن عدد الشحنات الواصلة من الاسمنت ٨ شحنات والحديد ١٣ شحنة وتم الإفراج عن ١٤٥ شحنة من الأخشاب و١٣٤ شحنة من البلاط والسيراميك .

وفيما يتعلق بالمبيدات الزراعية أوضح المقالح أن ٤٦ شحنة من المبيدات الزراعية والأسمدة وصلت عبر الميناء تم الإفراج عن ٤٥ شحنة فيما شحنة واحدة تم الإفراج عنها بعد دفع غرامة مالية وذلك استنادا إلى فحوصات هيئة تطوير تهامة.

وأكد المقالح أن الفرع نفذ برنامج الزيارات الميدانية للمصانع والمطاحن لأخذ عينات الفحص والتأكد من إجراءات المعالجات الفنية وسلامة المنتجات والاطلاع على المخازن ومراحل الإنتاج ومدى مطابقتها للمواصفات والتقييم الدوري لنظام ممارسة التصنيع الجيد واستكمال الإجراءات الدولية لطلب الحصول على شهادة ممارسة التصنيع الجيد.